E

التوزيع: عام
E/ESCWA/17/4(Part I)/Add.10
٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤
ARABIC
الأصل: بالانكليزية

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة السابعة عشرة
٢٩-٣١ أيار/مايو ١٩٩٤
عمّان

البند ٦(أ) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الأمين التنفيذي عن نشاطات اللجنة

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣

تقرير عن
التقدم المحرز في خطة الاسكوا لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في المنطقة
لعرضه على لجنة التنمية المستديمة

94-0241

ملخـــــص

١- يقدم الأمين التنفيذي في هذه المذكرة مشروع تقرير مقترح من اللجنة وذلك عملاً بقـــرار الجمعية العامة ١٩١/٤٧ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ حول الترتيبات المؤسسية لمتابعـــة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والذي طلبت الجمعية العامة فيه «الى اللجان الاقليمية التابعة للأمم المتحدة أن تدرس في دوراتها القادمة الأحكام ذات الصلة من الفصل ٣٨ من جدول أعمـــال القرن ٢١ وأن تقدم تقارير عن خططها المحددة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١»، وذلك من خلال اللجنـــة المعنية بالتنمية المستديمة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢- ودعت الجمعية العامة كذلك في الفقرتين ٢١ و ٢٢ من القرار ذاته الى تقديم تقارير الى اللجنـــة المعنية بالتنمية المستديمة، والى المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الخطوات المتخذة من أجل تكييـــف الأنشطة والبرامج والخطط متوسطة الأجل، حسب ما يقتضيه تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٣- والهدف من مشروع التقرير المقترح هو أن ييسر للجنة مناقشة وصياغة تقريرها الى كل مـــن اللجنة المعنية بالتنمية المستديمة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهذا التقرير قابل لإعادة الصياغـــة. مما سيقتضي إعادة صياغة النص ليتطابق مع قرارات الدورة السابعة عشرة للاسكوا.

٤- قد ترغب اللجنة في الإحاطة بهذا التقرير وفي بيان الاجراءات التي تعتبرها مناسبة للمتابعـــة الفعلية في إطار النشاطات المقبلة للاسكوا.

مقدمـــــة

٥- تستند الفرضيات التي يقوم عليها جدول أعمال القرن ٢١ الى مفهوم التنمية المستديمة الـــذي عرفته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (المعروفة أيضا باسم لجنة برونتلاند) بأنه التنمية التي تلبـــي احتياجات الحاضر دون مساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. ويشمل هذا التعريف الأبعـــاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية بالاضافة الى مفهوم العدالة بين الأجيال. إن عملية السعي للعيش بمفهـوم الاستدامة هو عنصر أساسي من عناصر رسالة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ومرتكـــز لفلسفة جدول أعمال القرن ٢١. وبالتالي فمن المهم أن تؤخذ القضايا التي ترتبط بهذه العملية بنظـــرة متكاملة للتأكيد على الترابط بين مختلف المواضيع، بالاضافة الى التأكيد على الآثار الاجتماعيـــة والاقتصادية والبيئية للاجراءات المتخذة. ولذلك دعت اللجنة في الفقرة ٢ من منطوق قرارهـــا ١٦٥(د-١٥) المؤرخ في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩ الأمانة التنفيذية «للعمل على مراعاة الاعتبارات البيئية كافـة في تنفيذ برنامج عمل الاسكوا ولا سيما في مجالات الزراعة والصناعة والنقل والموارد الطبيعية والطاقـة والتنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية». كما أكدت اللجنة في قرارها ١٨٠(د-١٦) المـــؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ الحاجة الى تحسين الادارة البيئية لتحقيق التنمية المستديمة على النحو المبين فـــي

جدول أعمال القرن ٢١، وأيدت البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل، الذي اعتمده المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية (القاهرة، ايلول/سبتمبر ١٩٩١)، والذي يُدرج نتائج المؤتمر في أعمال اللجنة وبرامجها. وبالاضافة الى ذلك، دعا القرار المذكور الى انشاء لجنة تنسيق مشتركة بين الوكالات العربية والدولية تعنى بالبيئة والتنمية في منطقة الاسكوا وتضم شتى الوكالات والهيئات المعنية، بهدف تعزيز التنمية المستديمة والسليمة بيئياً وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٦- وادراكاً من الأمانة التنفيذية أنه لايوجد أسلوب وحيد للإستدامة، نظراً لتباين النظم الاقتصادية والاجتماعية والظروف الايكولوجية تبايناً كبيراً فيما بين دول الاسكوا والدول العربية، فقد اتخذت عدداً من المبادرات من أجل توفير إطار عام تقوم كل دولة على أساسه ببيان الآثار الملموسة لسياستها في التنمية المستديمة. ويعتمد مدى نجاح مثل هذه السياسة اعتماداً كبيراً على عدة عوامل مترابطة: الارادة السياسية، والالتزام الاداري، والاستثمار المناسب، والبحث والتطوير المكرّسان لذلك، ومشاركة الجمهور. وقد اتسمت بأهمية خاصة توصيات كل من الندوة الاقليمية للاسكوا حول الأنماط البديلة للتنمية وأساليب الحياة في غربي آسيا (التي عُقدت في بيروت في الفترة من ٢١ الى ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠)، وحلقة العمل حول الاحتياجات البشرية الأساسية في المنطقة العربية التي نظمتها المنظمة العربية للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٨٠، والمؤتمر الوزاري الافريقي المعني بالبيئة المعقود في القاهرة في عام ١٩٨٥ (لا سيما التوصيات ذات الصلة المباشرة بالاقطار العربية في شمال افريقيا)، والمؤتمر الوزاري العربي حول البيئة والتنمية الذي عقد في تونس في عام ١٩٨٦، والتقارير الفنية التي أعدتها الاسكوا والتي قُدّمت وأُعتمدت في المؤتمر الوزاري العربي حول البيئة والتنمية (القاهرة، أيلول/سبتمبر ١٩٩١) بما في ذلك برنامج العمل للتنمية المستديمة والسليمة بيئياً. وقد أُبلغت الدورة السادسة عشرة للاسكوا (عمّان، ٣٠ آب/أغسطس - ٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢)[(١)] بهذه المبادرات كافة، لا سيما المبادرة المتعلقة بالأعمال التحضيرية الاقليمية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٧- ان جميع القضايا البيئية والانمائية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ لها صلة وثيقة بدول الاسكوا، على الرغم من التفاوت في طبيعة المشاكل وحجمها بسبب تنوّع دول الاسكوا والدول العربية من حيث الخصائص الطبيعية والاقتصادية-الاجتماعية. ومع ذلك فإن البلدان العربية لفتت الإنتباه فيما أسهمت به للأعمال التحضيرية لمؤتمر ريو دي جانيرو لعام ١٩٩٢، للقضايا التالية:

(أ) حماية موارد الارض وإدارتها من خلال مكافحة التصحر وإعادة تأهيل الأراضي المتحاتة؛

---

(١) للإطلاع على مزيد من التفاصيل أنظر: «تقرير عن المنظور البيئي في منطقة الاسكوا حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده» (E/ESCWA/16/3(Part I)/Add.2)؛ متابعة «القرار ١٦٥(د-١٥) بشأن البيئة والتنمية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا» (E/ESCWA/16/4/Add.1/Rev.1)؛ تقرير الأمين التنفيذي عن «أعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة (القسم ثانياً)»، (E/ESCWA/16/5)؛ والوثيقة المتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (E/ESCWA/16/5/Supp.1).

(ب) تنمية الموارد المائية وحمايتها؛

(ج) تنمية المدن والأرياف وتحسين نوعية الحياة؛

(د) الادارة السليمة بيئياً للنفايات والمواد الكيماوية السامة والخطرة؛

(هـ) تحسين الصحة البشرية والمرافق الصحية ورفاه السكان؛

(و) المحافظة على التنوع البيولوجي؛

(ز) حماية الغلاف الجوي من خلال مكافحة التغيرات المناخية ونفاد طبقة الأوزون وتلوّث الهواء عبر الحدود؛

(ح) أن قضايا تغير المناخ والتنوع البيولوجي محل مفاوضات دولية قائمة. غير أنه لا توجد أية دولة عربية ضمن الدول العشرين المسؤولة عن الجزء الأكبر من الغازات التي تسببها ظاهرة الاحتباس الحراري في العالم. ومع ذلك فإن البلدان العربية تتخذ نهجاً ايجابياً في هذه المفاوضات.

٨- وفي معرض التأكيد على مفهوم الاستدامة، أوصى إعلان عمّان الثاني بشأن السكان والتنمية في العالم العربي، باتخاذ بعض الاجراءات، لمكافحة الفقر والبطالة، وتحسين نوعية الحياة في بيئة الريف والحضر وفي المناطق الصناعية. وفي هذا السياق، تطرق الإعلان باستفاضة إلى المبادىء التوجيهية التالية:(٢)

(أ) التنمية البشرية وعلاقتها بالتنمية؛

(ب) السكان والبيئة والتنمية؛

(ج) توزيع السكان والتحضر؛

(د) الهجرة الدولية؛

(هـ) المرأة والسكان والتنمية؛

(و) صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة؛

(ز) الاعلام والتعليم والاتصال؛

(ح) سياسات التكيّف الهيكلي والسكان؛

(ط) التعاون العربي والدولي.

٩- ان عمليات التفاعل بين نشاط الانسان وبين الموارد الطبيعية والبيئية تتم عادة وفق خصوصية المنطقة، وما يضر منها بالبيئة لا يمكن تدبره وتنظيمه إلا في السياق الاقتصادي-الاجتماعي للمنطقة. لذلك يجب البحث عن السبل التي تستطيع بها الاسكوا تعزيز التنمية والتعاون في المنطقة بما يحقق مزيداً من الاستدامة في ممارسات التنمية.

---

(٢) للإطلاع على مزيد من التفاصيل، أنظر: إعلان عمّان الثاني بشأن السكان والتنمية في العالم العربي، المؤتمر العربي للسكان، ٤-٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣، عمّان (E/ESCWA/POP/1993/9).

ألف- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية
يعزز المسؤوليات الاقليمية للاسكوا

١٠- بعد استعراض جدول أعمال القرن ٢١، يمكن الافتراض بأنه يتناول كل الأنشطة البرنامجية للاسكوا تقريبا وان التوجه العام لهذا الجدول هو تعزيز دور الاسكوا وواجباتها الاقليمية في تحقيق التنمية المستديمة(٣). وتُعتبر الاسكوا، كغيرها من اللجان الاقليمية، واحدة من الجهات اللامركزية للأمم المتحدة، تتميز بتعدد التخصصات والقطاعات، ومكلّفة بتعزيز التعاون والتنمية الاقتصادي في المنطقة.

١١- وتشارك الاسكوا سائر المنظمات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، في عملية التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية منذ بداية هذه العملية، حيث أسهمت في المجالات الأساسية التالية: '١' الاشتراك في الاجتماعات المتصلة بعملية التحضير للمؤتمر، والتي استهدفت الاسهام فيها؛ '٢' تقديم المساعدة المباشرة الى الدول الاعضاء - وكذلك الى جميع الدول العربية من خلال جامعة الدول العربية، ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة - لتسهيل اشتراكهم في عملية التحضير للمؤتمر؛ '٣' القيام، بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، بعقد المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية (القاهرة، أيلول/سبتمبر ١٩٩١) باعتباره محفلاً لمناقشة قضايا البيئة والتنمية المستديمة التي تهم الدول العربية؛(٤) '٤' الاشتراك في اجتماع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ذاته؛ '٥' اجتماعات متابعة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في المنطقة. وكان إسهام الاسكوا متناسبا مع مهمتها

---

(٣) للإطلاع على مزيد من التفاصيل راجع مشاريع تقارير الاسكوا المقدمة الى اللجنة التحضيرية لتقييم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ومتابعة جدول أعمال القرن ٢١ (جامعة الدول العربية، القاهرة، ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣). ومنها التقارير التالية التي صدرت الثلاثة الأخيرة منها بالعربية:

(أ) موجز لجدول أعمال القرن ٢١ (E/ESCWA/ENV/1992/16/Rev.1)؛

(ب) البيئة والتنمية وآفاق المستقبل: خطة عمل الاسكوا (E/ESCWA/ENV/1992/7)؛

(ج) استعراض ومتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (E/ESCWA/ENV/1993/WG.1/3)؛

(د) محصلة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية: إطار برنامج متطور للبيئة في المنطقة العربية (E/ESCWA/ENV/1992/18).

(٤) للإطلاع على مزيد من المعلومات أنظر: تقرير الاسكوا عن المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية (E/ESCWA/ENV/1992/1) بما في ذلك برنامج العمل للتنمية المستديمة والسليمة بيئياً في البلدان العربية، والبيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل. قُدمت هذه الوثائق الى مؤتمر ريو دي جانيرو.

في القيام بالدور التنسيقي الاقليمي المركزي في ميدان الأنشطة الانمائية لمنظومة الأمم المتحدة، كما كانت منسجمة مع تجربتها في المنطقة. وعلاوة على ذلك، وبعد اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٩١/٤٧ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، في أعقاب مؤتمر ريو دي جانيرو، أدمجت أنشطة الاسكوا التي تتصل بالبيئة بعد أن كانت متفرقة، وتم تعزيزها، وتكثيف الجهود لضمان مساهمة أنشطة الاسكوا مساهمة فعالة في التنمية المستديمة وفي إدماج الاعتبارات الانمائية والبيئية ضمن الأنشطة البرنامجية للاسكوا.

١٢- ان القرارات التي اتخذتها كلٌ من الجمعية العامة للأمم المتحدة والاسكوا تعكس القلق العالمي المتزايد إزاء المشاكل البيئية. فقد دعت اللجنة في قرارها ١٦٥(د-١٥) الأمين التنفيذي للعمل على مراعاة الاعتبارات البيئية كافة في تنفيذ برنامج عمل الاسكوا، ولا سيما في مجالات الزراعة والصناعة والنقل والموارد الطبيعية والطاقة والتنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية. وكان هذا القرار، من ناحية، استجابة للمنظور البيئي حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده، والذي صاغه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واعتمدته الجمعية العامة في قرارها ١٨٦/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، كما كان استجابة، من ناحية أخرى، لتقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المعنون «مستقبلنا المشترك»، الذي رحبت به الجمعية العامة في قرارها ١٨٧/٤٢ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧. ويحتوي جدول أعمال القرن ٢١ على كثير من العناصر الأساسية للتنمية المستديمة المبينة بايجاز في المنظور البيئي حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده.

باء- إطار للأنشطة المتصلة بجدول أعمال القرن ٢١
خطة الاسكوا متوسطة الأجل

١٣- إن خطة الاسكوا متوسطة الأجل هي الإطار الرئيسي لسياسة اللجنة وتعتبر بمثابة خطة لها تخضع للمراجعة كل عامين. كما تعد البيئة واحدة من ثماني أولويات، أو أحد ثمانية مجالات مستهدفة في الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧. أما الأولويات السبع الأخرى فهي: الأغذية والزراعة؛ والقضايا والسياسات الانمائية؛ والتنمية الصناعية؛ والموارد الطبيعية؛ والسكان؛ والادارة والمالية العامة؛ والتنمية والرفاه الاجتماعي. وهناك مجالات اخرى تشترك فيها التنمية المستديمة، بالاضافة الى المجالات الثمانية المستهدفة، وينبغي تناولها في أنشطة الاسكوا كافة. وهذه المجالات الاخرى هي: الطاقة؛ والمستوطنات البشرية؛ والعلم والتكنولوجيا؛ والاحصاء؛ والنقل والاتصالات؛ ودور المرأة في عملية التنمية.

١٤- ويُعد جدول أعمال القرن ٢١ فرصة هامة لإدخال الاعتبارات الانمائية والبيئية في المجالات ذات الأولوية وذلك دعما للتنمية المستديمة في المنطقة. كما أن الجدول يعزّز دور الاسكوا ومسؤولياتها في مجال مواصلة التعاون والتكامل الاقتصاديين في غربي آسيا. وفيما يتعلق بالبيئة، والتصحر، ومعالجة النفايات الصناعية، والايكولوجيا البشرية، والاحترار العالمي، والتغير المناخي، وتدهور البيئة الذي

سببته حرب الخليج، تعهد الأمين التنفيذي في تقديمه لمشروع الخطة متوسطة الأجل بأن يدعم هذه القضايا دعماً كاملاً بهدف تحديد المشاكل البيئية التي تتطلب الاهتمام والبدء في الأنشطة المتصلة بها(٥).

١٥- وأكدت اللجنة في قرارها ١٨٠(د-١٦) الحاجة الى تحسين الادارة البيئية لتحقيق التنمية المستديمة على النحو المبيّن بايجاز في جدول أعمال القرن ٢١. وفي هذا الصدد، وضع الأمين التنفيذي الترتيبات اللازمة لعقد اجتماعات للتشاور بشأن إعادة هيكلة برامج الاسكوا (عمّان، ٣١ كانون الثاني/يناير - ٣ شباط/فبراير ١٩٩٤) تيسيراً لعملية الإحالة المرجعية الى جدول أعمال القرن ٢١ ورسم صورة عامة أوضح لبرنامج العمل المتكامل للاسكوا انسجاما مع قرار الجمعية العامة ١٩١/٤٧ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ والمتعلق بخطط تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية(٦).

١٦- وانتهت المشاورات بشأن إعادة الهيكلة الى خمسة محاور تتعلق بقضايا عامة ذات أولوية على الصعيد الاقليمي: '١' التعاون الاقليمي؛ '٢' التنمية الاقليمية وآفاقها في السياق الاقليمي والدولي؛ '٣' إدارة الموارد الطبيعية والبيئة؛ '٤' تحسين نوعية الحياة؛ '٥' إعادة الإعمار والتأهيل الاقتصاديين والاجتماعيين.

١٧- وقد اتخذت عملية إعادة تشكيل هيكل برامج الاسكوا مسارين. كان أولهما الاجتماع العام للخبراء ومدراء البرامج في الاسكوا الذي عُقد تحت إشراف الأمين التنفيذي. وقد ركز هذا الاجتماع العام على أهم الأوراق الأساسية وعُني بالقضايا العامة المتمثّلة في تحديد الأهداف الاستراتيجية والعوائق التي تحول دون بلوغها، وفي رسم الخطوط العريضة للاجراءات التي يتعين اتخاذها لأغراض التعاون الاقليمي.

١٨- وكان المسار الثاني بمثابة سلسلة من ندوات العمل الفنية التي تزامنت مع الاجتماع العام. وقد تم اختيار القطاعات الفرعية الثلاثة وهي: '١' التنمية الاقتصادية؛ '٢' والتنمية الاجتماعية؛ '٣' وقضايا التنمية القطاعية والمشتركة بين القطاعات لما لها من صلة بالمنطقة وأهداف الخطة متوسطة الأجل. وقد بدأت المناقشة في كل فريق عمل بعرض من أعضائه الذين ضموا خبراء قطاعيين من الاسكوا وخبيراً اقليمياً مستقلاً. وكان مدير اجتماعات كل فريق ممثلاً ذا خبرة دولية مشهورة.

---

(٥) أنظر الخطة متوسطة الأجل للاسكوا للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ [الصيغة المنقّحة] (E/ESCWA/PPTCO/1992/IG.1/3/Rev.1) المقدمة الى الدورة السادسة عشرة (عمّان، ٣٠ آب/أغسطس - ٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢).

(٦) للإطلاع على مزيد من التفاصيل أنظر اجتماعات التشاور بشأن إعادة تشكيل هيكل برامج الاسكوا (٣١ كانون الثاني/يناير - ٣ شباط/فبراير ١٩٩٤). وقد تم الاسترشاد بالنتائج والتوصيات الصادرة عن هذه الاجتماعات في إعادة صياغة الخطة متوسطة الاجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧.

١٩- وعلى المستوى العملي، انتهت المشاورات المتعلقة بإعادة الهيكلة الى اقتراح البرامج الفرعية التالية المصوغة حديثا والتي تتضمن عناصر جديدة:

(أ) قضايا التنمية الاقتصادية وتحليل السياسات: بحوث اقتصادية وتحليل سياسات؛ تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية؛ التجارة والسياحة؛ الشركات عبر الوطنية؛ والقضايا الخاصة؛

(ب) قضايا التنمية الاجتماعية وتحليل السياسات: السكان؛ التنمية البشرية والعمالة المنتجة؛ المرأة، المستوطنات البشرية وتنمية المجتمع المحلي؛

(ج) الموارد الطبيعية والطاقة والبيئة؛
(د) الأغذية والزراعة: الأغذية؛ السياسات الزراعية؛ استراتيجيات التنمية الريفية؛
(هـ) الصناعة والتكنولوجيا والنقل؛
(و) الاحصاءات وخدمات المعلومات والاسناد.

٢٠- وأبرز النقاش عدداً من السُبُل التي تستطيع الاسكوا بها، وبالاستناد الى خبرتها المتراكمة، أن تدعم التعاون الاقليمي والتنمية المستديمة على مستوى السياسات والمعلومات والعمليات.

٢١- تخضع أنشطة الاسكوا في ميدان التنمية المستديمة وتعزيز جدول أعمال القرن ٢١ الى خمسة اعتبارات أساسية. أولا، ان تنفيذ برامج تقييم وإدارتها هو بالأساس مسؤولية الدول الأعضاء. أما دور الاسكوا بشكل خاص فهو التشجيع والدعم والمساعدة على تطوير عناصر التنمية المستديمة في برامج جدول أعمال القرن ٢١، وكذلك ضمان توفير المعلومات لتحقيق أهداف التنمية المستديمة. ثانياً، أن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ يجب أن يجري خلال فترة زمنية ويشارك فيه كثيرون، من الحكومات ومن ممثلي القطاعات الاجتماعية-الاقتصادية الرئيسية والمنظمات الاقليمية والدولية وغيرهم وذلك لتحقيق أهداف التنمية المستديمة. وسوف تعمل الاسكوا، بوصفها منظمة إقليمية، على التنسيق مع المنظمات الاقليمية الأخرى ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات المهنية والتجارية وغير الحكومية بالاضافة الى هيئات العمل الاجتماعي، وتشجيع هذه الجهات كلها على اتخاذ الاجراءات بالتعاون مع الحكومات الوطنية لتنفيذ برامج التنمية المستديمة. ثالثا، ان المصالح المشتركة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية التي تحققها التنمية المستديمة تعد دليلاً على ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب وتعزيز التعاون بينهما من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. رابعا، يمكن أن يتخذ الجنوب كثيراً من التدابير الفعّالة بالنسبة لتكاليفها لمعالجة القضايا البيئية العالمية شريطة أن يقدم الشمال المساعدات المالية والتعاون الفني للجنوب. خامسا، ان مباشرة التحوّل الى التنمية المستديمة تشمل جميع القطاعات الاقتصادية ويجب أن تكون مبنية على أهداف واضحة وأطر زمنية مناسبة وعلى تدفقات مالية لدعم عملية التحوّل نحو تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

جيم- أبرز أنشطة الاسكوا في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

٢٢- يدعو جدول أعمال القرن ٢١ في الفقرتين ٣٨-٣٠ و ٣٨-٣١ من الفصل ٣٨، اللجان الاقتصادية الاقليمية الى القيام بدور رئيسي في تنسيق الأنشطة الاقليمية ودون الاقليمية التي تضطلع بها هيئات قطاعية وهيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة وذلك لمساعدة الدول الأعضاء في تحقيق التنمية المستديمة. كما يطلب من اللجان استعراض الأنشطة الجارية وتعديلها، حسب الاقتضاء، وذلك في ضوء جدول أعمال القرن ٢١، ويطلب منها مواصلة التعاون النشِط مع غيرها من المنظمات المختصة، على المستوى الاقليمي بالاضافة الى التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لتعزيز القدرات الوطنية للدول الاعضاء.

٢٣- ان هدف الاسكوا الرئيسي من تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ هو مساعدة الدول الاعضاء في تعزيز قدراتها في مجالي الادارة البيئية والتنمية المستديمة. ولبلوغ هذا الهدف تنظم الاسكوا دورات تدريبية وتشجع البحوث التعاونية في القضايا الفنية التي تتصل بجدول أعمال القرن ٢١ والتنمية الاقليمية، وتوفر الخدمات الاستشارية الفنية، وتشكّل محفلاً لتبادل الخبرات، وترعى تبادل النشرات والمعلومات حول التخطيط والتنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الوطني والاقليمي.

٢٤- ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، تعاونت الاسكوا مع جامعة الدول العربية ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، في عقد عدة مناقشات لغرض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الاقليمي. وتشمل هذه الوثيقة معلومات عن النشاطات التي اضطلعت بها الاسكوا، بالنسبة لكل قضية من القضايا الاقليمية ذات الأولوية، وذلك تنفيذاً لقرار الجمعية العامة ١٩١/٤٧ الصادر في أعقاب ريو بشأن الاجراءات المؤسسية المطلوبة لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وتشمل هذه القضايا: إدماج البيئة والتنمية في عملية إتخاذ القرار؛ التنمية الريفية والزراعية المستديمة؛ ادارة الموارد المائية؛ الأنماط المتغيرة للانتاج والاستهلاك؛ الفقر؛ التنمية المستديمة والرفاهية البشرية؛ دور التكنولوجيا في التنمية المستديمة. ويشمل كل مجال من مجالات الاولويات الرئيسية هذه اجراءات مقررة أو مقترحة من أجل ترويج التنمية المستديمة على المستوى الاقليمي. بالاضافة الى ذلك فإن التقرير يشمل أيضاً نشاطات محددة تتصل بالبيئة، منها التنسيق على الصعيدين الداخلي والاقليمي، لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

دال- إدماج البيئة والتنمية في صنع القرار
(الفصول ٨ و ٢٨ و ٣١ و ٣٧ من جدول أعمال القرن ٢١)

٢٥- على الرغم من أن البعد البيئي لم يتم إدخاله «ضمناً» في التخطيط الانمائي إلا في السنوات الأخيرة، إزداد اهتمام المخططين والعلماء في ميدان التنمية بالترابط بين المشاكل البيئية، واستنفاد الموارد والفقر، وكذلك بسُبُل تعزيز التنمية في المنطقة. ويواجه العديد من بلدان المنطقة مشاكل

بيئية ترتبط بالصناعات، وذلك الى جانب عوامل تدهور الأرض، وتحات التربة والتصحر. وتزداد الحالة تعقيداً في منطقة الاسكوا بسبب النمو السكاني السريع وانتشار الفقر الذي يزيد من انحسار الطاقات الانتاجية للموارد البيئية والطبيعية.

٢٦- لقد بادرت الاسكوا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الى تنفيذ مشروع لمساعدة الاردن في تعزيز قدراته في إدارة البيئة وتخطيطها. والمبدأ الأساسي الذي يقوم عليه المشروع هو أن تكون التنمية المستديمة هي الهدف الطويل الأجل للأردن. ولتحقيق ذلك لا بد لمفهوم الاستدامة من أن يدخل في عملية التخطيط الوطني لكي تلبي حاجات السكان الحاليين من غير أن يكون هناك أي تدهور خطير في الموارد الطبيعية التي سوف تعتمد عليها الأجيال القادمة في تلبية حاجاتها(٧). وتبدأ المرحلة الثانية من المشروع بُعَيْدَ الانتهاء من تقارير الاستعراض العام. وسوف تقيّم هذه التجربة بهدف وضع صِيَغ لإدماج الاهتمامات البيئية فعلياً في التخطيط الانمائي.

٢٧- وفي ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٩٣، عُقد في عمّان اجتماع فني، كجزء مكمِّل لهذا المشروع البحثي، بغية استعراض الأداء الانمائي لقطاعات مختارة من قطاعات النشاط الاقتصادي الاساسية بالاردن من الزراعة والصناعة الى السياحة، وذلك وفقا لمجموعة من المعايير المتعلقة بمفهوم التنمية المستديمة، وبغية تحديد استراتيجيات عملية تؤدي الى ممارسات سليمة بيئيا في التنمية الوطنية المستديمة. وأما المجالات الرئيسية للبحوث والتدريب، التي حُددت لمواصلة المتابعة والدراسة فتشمل ما يلي: تحديد أهم مؤشرات الاستدامة ونُظُم للرصد، والترتيبات المؤسسية للاستخدامات السليمة للموارد الطبيعية؛ الأبعاد الاقتصادية للتخطيط والادارة البيئيين؛ الجوانب التنظيمية والاجرائية لتقييم الأثر البيئي(٨).

٢٨- وفي هذا الصدد، تجدر الاشارة الى ان اعلان عمّان الثاني نص على ما يلي:

«إن التنمية العربية الناجحة والمطردة ترتكز على مستويات النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي، بما في ذلك تنويع الطاقات الانتاجية وزيادة الانتاج بوتائر متنامية، بالاعتماد على الاستخدام الأمثل والرشيد للموارد المادية والبشرية واستخدام التكنولوجيا المأمونة بيئيا، ودمج الاعتبارات البيئية في عمليات التخطيط وفي السياسات الاقتصادية، للنهوض بنوعية حياة الأجيال

---

(٧) للإطلاع على مزيد من التفاصيل أنظر: '١' تقرير عن الاجتماع الفني لفريق الخبراء الاستشاريين المشاركين في مشروع «تعزيز القدرات الادارية والتخطيطية في مجال البيئة في الأردن»، عمّان، ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٩٣ (E/ESCWA/ENV/1993/10)؛ '٢' مسودة التقرير الختامي لمشروع تعزيز قدرات الادارة والتخطيط في مجال البيئة في الأردن، عمّان، ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ E/ESCWA/ENV/1993/12) [باللغة العربية]).

(٨) ان قضايا مؤشرات الاستدامة، بما فيها تقييم الأثر البيئي واقتصاديات الاستدامة، قد تقررت معالجتها من قِبَل الأمانة التنفيذية في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥.

الحالية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، وتحقيق عدالة التوزيع وتوفير فرص العمل وتلبية الحاجات الأساسية، المادية والمعنوية للانسان العربي، رجلاً كان أو امرأة»[٩].

٢٩- ينبغي للأنشطة البحثية التي تضطلع بها الامانة التنفيذية في المستقبل بشأن الخيارات البديلة في مجال التنمية المستديمة على المستوى الاقليمي ان تتناول مسائل مثل:

(أ) اختيار المعايير السليمة اقتصادياً، والمقبولة اجتماعيا وسياسياً، والسليمة بيئياً، للأداء الانمائي الاقليمي لدول الاسكوا من منظور التنمية المستديمة؛

(ب) السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز المعلومات العلمية المتعلقة بالسلامة الايكولوجية من أجل وضعها في الاعتبار لدى اتخاذ قرارات بتعزيز التنمية الاقليمية المستديمة؛

(ج) تحديد الترتيبات التنظيمية البديلة الأكثر مرونة والتي من شأنها أن تفسح المجال أمام الميزات الاقليمية النسبية لأغراض التنمية المستديمة، وذلك بالنظر الى أوجه التقلب والتباين الاقليمي في الموارد الطبيعية.

٣٠- <u>الاجراءات:</u>

(أ) جعل مفهوم الاستدامة هدفاً للسياسة الوطنية للتنمية الاجتماعية- الاقتصادية؛

(ب) ينبغي للسياسات والقرارات الاقتصادية الوطنية بشأن الاستثمار أن تضع في اعتبارها وبشكل كامل، ما تتركه من آثار على الموارد الطبيعية والبيئة؛

(ج) ينبغي لتقييم الأثر البيئي، والتحليل البيئي بمقارنة الكلفة بالفائدة، وغيرهما من الاجراءات ذات العلاقة ان تكون جزءاً من عملية صنع القرار للمشاريع الانمائية، ونقل التكنولوجيا، والتدابير التنظيمية؛

(د) ينبغي اعتماد الحوافز والجزاءات لضمان الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية التي تشكل رأس المال الذي تعتمد عليه التنمية؛

(هـ) وضع مؤشرات وطنية للاستدامة تستخدم في رصد مسار التنمية المستديمة، والمحافظة على الموارد، والحماية البيئية؛

---

(٩) أنظر: إعلان عمّان الثاني بشأن السكان والتنمية في العالم العربي، (E/ESCWA/POP/1993/9) الفرع ثانياً، الفقرة ١٠.

(و) ينبغي تعزيز المؤسسات البيئية الوطنية وقيامها بدور أنشط في عملية صنع القرار؛

(ز) ينبغي تعزيز القدرات الوطنية للبحث والتطوير وتوجيهها الى ايجاد الحلول المناسبة للمشاكل البيئية المعاصرة والى مواكبة المستجدات البيئية كافة؛

(ح) لما كانت الاستدامة هي من أجل الشعب، ينبغي اعطاء وعي الجماهير ومشاركتها أعلى الدرجات في سلم الأولويات في الاستراتيجيات الانمائية الوطنية.

هاء- التنمية الزراعية والريفية المستديمة

(الفصول ١٠، ١١، ١٢، ١٤، ١٥، ٣٢ من جدول أعمال القرن ٢١)

٣١- تقرب مساحة منطقة الاسكوا من خمسة ملايين كيلومتر مربع تشكل الصحارى ٩٧ في المائة منها، أما الباقي فعبارة عن أراض جافة وشبه جافة. كما ان موارد الأرض في المنطقة تتعرض لدرجات متفاوتة من التدهور بفعل عمليات مختلفة. وتنتشر فيها التعرية بفعل الرياح والمياه. إلا أن أخطر المشاكل والمتمثلة في تغير الأرض تنشأ عن الافراط في الري. وأدى تدهور التربة في بعض الحالات الى التصحر. ورغم ان الجزء الأعظم من أراضي دول الاسكوا أراضٍ جافة وشبه جافة فقد استخدمت أراض زراعية لأنشطة غير زراعية بسبب الافتقار الى سياسات وطنية مناسبة في مجال استخدام الأراضي وبسبب النمو السكاني السريع والفقر.

٣٢- ان الافتقار الى التعاون الاقليمي في مجال التنمية الزراعية لغرض تعزيز الميزة الاقليمية النسبية، وتدهور موارد الأراضي النادرة يؤديان الى زيادة استيراد المواد الغذائية الى المنطقة وبالتالي الى تعقيد الجهود المطلوبة للقضاء على الفقر في الريف.

٣٣- ان الأنشطة التي يضطلع بها لمساعدة الدول الأعضاء في اعداد استراتيجيات للمحافظة على الموارد الزراعية وخطط عمل لمكافحة التصحر تشمل تقارير فنية مختلفة، وخطط عمل والدعم لبناء القدرات(١٠).

---

(١٠) للاطلاع على مزيد من التفاصيل أنظر: خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر في سلطنة عُمان (E/ESCWA/AGR/1993/13)؛ خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر في دولة الامارات العربية المتحدة (E/ESCWA/AGR/1993/16)؛ مشروع مكافحة التصحر: الادارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل تنمية زراعية مستديمة في البحرين (E/ESCWA/AGR/1993/8)؛ مشروع مكافحة التصحر في اليمن (E/ESCWA/AGR/1993/15)؛ اعادة تأهيل القطاع الزراعي في لبنان: الاعتماد الزراعي (E/ESCWA/AGR/1993/4)؛ اعادة تأهيل القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة (E/ESCWA/AGR/1993/9 و E/ESCWA/AGR/1993/9/Add.1 و Add.2)؛ واقع الارشاد الزراعي في الأردن وسبل ومجالات تطويره (E/ESCWA/AGR/1992/11)؛ واقع الارشاد الزراعي في الجمهورية العربية السورية وسبل ومجالات تطويره (E/ESCWA/AGR/1993/11).

٣٤- في مجال معالجة المحاور الأوسع نطاقاً للتنمية الريفية، نظمت الأمانة التنفيذية، بالتعاون مع منظمات اقليمية أخرى، ندوات واجتماعات خبراء متنوعة من أجل التركيز على قضايا ذات صلة وهي التخطيط الزراعي وادارة المزارع والتنمية الزراعية المستديمة(١١).

٣٥- بالاضافة الى الاضطلاع بالدراسات المفاهيمية تقوم الأمانة التنفيذية بنشر دورية «الزراعة والتنمية في غربي آسيا»؛ كما تقوم بجمع ونشر البيانات وتضطلع بأنشطة تنفيذية وبالتدريب الجماعي(١٢).

٣٦- الاجراءات

(أ) الاضطلاع بأنشطة تستهدف تحسين الأمن الغذائي؛ واقامة توازن بين السكان وقدرة الأرض المحلية على توفير القوت لهم من خلال الحوافز والحوافز السلبية؛ ووضع خطط وطنية لاستخدام الأرض بغية إزالة أي نزاع حول هذا الاستخدام، وبلوغ الديمومة المثلى للأرض الزراعية؛

(ب) تكثيف الجهود من أجل اعادة تأهيل الأراضي الزراعية المتدهورة والمناطق المتأثرة بالتصحر؛ بالاضافة الى تأهيل المراعي المتدهورة وتحسين انتاجيتها. وفي هذا السياق، ستساعد الأمانة التنفيذية الدول الأعضاء في إعداد سياسات واستراتيجيات وخطط عمل وطنية لحفظ وإدارة الموارد وذلك من أجل مكافحة التصحر، وفي وضع مشاريع محددة لمكافحة التصحر، وكذلك التشجيع على إقامة شبكة إقليمية لموضوع التصحر؛

---

(١١) للإطلاع على مزيد من التفاصيل أنظر: تقييم سياسات وبرامج التنمية الريفية في سلطنة عُمان: الدروس المستفادة، E/ESCWA/AGR/1993/3 [بالعربية])؛ تقييم سياسات وبرامج التنمية الريفية في لبنان (E/ESCWA/AGR/1993/7)؛ تقييم سياسات وبرامج التنمية الريفية على المستوى الاقليمي لبلدان الاسكوا (E/ESCWA/AGR/1993/12 [بالعربية]) و «وقائع اجتماع فريق الخبراء لتقييم سياسات وبرامج التنمية الريفية في البلدان الأعضاء في الاسكوا، ١٠-١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، عمّان (E/ESCWA/AGR/1993/14) [بالعربية]؛ وحلقة عمل تدريبية وطنية حول تخطيط وتحليل المشاريع (سلطنة عمان، مسقط، ٨-٢٨ أيار/مايو ١٩٩٢)؛ وحلقة عمل تدريبية وطنية حول إدارة المزارع، وتخطيط وتحليل المشاريع (لبنان: بيروت، ١٣-٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)؛ وحلقة عمل تدريبية اقليمية حول تحليل السياسات الزراعية (بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة/المكتب الاقليمي للشرق الأدنى والمعهد الوطني للتخطيط، القاهرة، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٢).

(١٢) للإطلاع على مزيد من التفاصيل أنظر: الزراعة والتنمية في غربي آسيا، العددان ١٤ (E/ESCWA/AGREB/XIV) و ١٥ (E/ESCWA/AGREB/XV)؛ ودليل وطني عن البيانات المزرعية، الاردن (E/ESCWA/AGR/1993/2)؛ والتجارة البينية للسلع الزراعية في منطقة غربي آسيا، (وذلك بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) (E/ESCWA/AGR/1993/17)؛ وحلقة عمل تدريبية وطنية بشأن استخدام الحاسوب في مسوح ادارة المزارع، ومعالجة البيانات، وتحليل المشاريع (عمّان، ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر - ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢)؛ وحلقة عمل تدريبية بشأن تخطيط وتقييم مشاريع التنمية الزراعية والريفية (عمّان، ٢٢-٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ و ٢١-٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، التي تم تنظيمها بالتعاون مع المؤسسة التعاونية الاردنية)؛ وحلقة تدريبية بشأن تخطيط وتقييم مشاريع التنمية الزراعية والريفية (القدس، ٢٦ تموز/يوليو - ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٢: استجابة الى قرار الاسكوا ١٨٤(د-١٦) المؤرخ في ٢ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢ حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة)؛ والندوة العربية الثالثة حول تخطيط وتنمية استزراع وتربية الأسماك والقشريات في الوطن العربي، دمشق، ٩-١٢ ايار/مايو ١٩٩٣، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والاتحاد العربي لمنتجي الاسماك، والمؤسسة العامة لمصائد الأسماك في سورية.

(ج) اعتماد التكنولوجيات الزراعية المناسبة لمنع تدهور الأرض ودعم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية الى إعادة تأهيل القطاعات الزراعية في بلدان منطقة الاسكوا التي تأثرت بالحروب والصراعات الأهلية؛

(د) تقدير وتقييم سياسات وبرامج التنمية الريفية في مجال بناء القدرة بغية دعم التنمية المستديمة الريفية والزراعية؛

(هـ) تبادل المعلومات والخبرات وتوفير التدريب بغية تعزيز المشاريع الاقليمية ودون الاقليمية للتنمية المستديمة، الزراعية والريفية.

واو- ادارة الموارد المائية (الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١)

٣٧- يعتبر توفر المياه العذبة ونوعيتها همّاً أساسياً، لا سيما بالنسبة للتنمية الزراعية التي تعتبر أكبر مستخدم للمياه في منطقة الاسكوا. وعلى الرغم من أن معظم المياه السطحية تُستخدم في أغراض الري فإن للمياه الجوفية أهمية أساسية بالنسبة لمعظم بلدان الخليج. إلا أن المياه المستخدمة للري تُستخدم في الغالب دون كفاءة نظراً لوجود تكنولوجيات ري غير ملائمة وبسبب الاستخدام المفرط للمياه التي تكاد تكون مجانية أو مدعومة بدعم كبير للغاية. وقد أدى ذلك الى تشبع الأراضي بالمياه والى زيادة ملوحتها في بلدان عديدة. كما أدى الإفراط في استغلال موارد المياه الجوفية في بعض المناطق الى حدوث تغيرات في الدورة الهيدرولوجية والى دخول المياه المالحة الى الطبقات الجوفية الخازنة للمياه على امتداد المناطق الساحلية للخليج. وبسبب ندرة المياه العذبة نشأ ميل متزايد في بعض البلدان الى استخدام المياه ذات النوعية الرديئة في أغراض الري. ومن الممكن أن يؤدي ذلك الى نتائج بيئية وصحية سلبية (لا سيما في حالة مياه البلدية التي تتم معالجتها). وبالاضافة الى متطلبات الزراعة من المياه، فإن توفير مياه الشرب المأمونة للأعداد المتزايدة من السكان وللصناعة يثير تحديات بارزة في وجه عدد من دول الاسكوا.

٣٨- لقد تركزت أنشطة الاسكوا على تقدير وادارة موارد المياه، والتعاون الاقليمي وبناء المؤسسات والقدرات. وفي هذا السياق، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الاسلامي للتنمية، تقوم الاسكوا بتنفيذ مشروع لتقييم الموارد المائية في المنطقة مستخدمة في ذلك تقنيات الاستشعار من بُعد. كما تقوم الأمانة التنفيذية بإنشاء شبكة اقليمية للتدريب في مجال المياه تكون بمثابة آلية للتعاون الاقليمي بين المؤسسات والمنظمات الموجودة التي تعمل في مجال التدريب وبناء القدرات للموارد المائية الدائمة. بالاضافة الى ذلك، فقد طرحت الاسكوا أفكاراً تتعلق بانشاء مجلس إقليمي لموارد المياه، ولهذا الغرض، نظمت ندوة إقليمية حول استخدام المياه والحفاظ عليها (عمّان، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣)، كانت بمثابة محفل التقى فيه ممثلو الحكومات وصانعو القرار فيها لوضع خطط

لتنمية الموارد المائية والمحافظة عليها وإدارتها واستخدامها في المنطقة بهدف تعزيز التعاون الاقليمي والعالمي بشأن إدارة الموارد المائية(١٣).

٣٩- تهتم الاسكوا منذ الثمانينات اهتماما خاصاً بالقضايا التالية: '١' تقديرات الموارد المائية بهدف تقييم المتوفر منها والمحتمل على حد سواء؛ تقدير الظروف السائدة، الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية والبارامترات البيئية لمختلف المصادر المائية، مع التركيز بشكل خاص على حماية الموارد من الخلط أو التلوث وضمان نوعية مياه الشرب. وفي هذا السياق، نفّذت الاسكوا المرحلة الاولى من تقدير إقليمي للموارد المائية (المستجمعات المشتركة لمياه الأمطار في وادي سرحان، الأردن/ المملكة العربية السعودية، وفي وادي بنى، اليمن)(١٤)؛ '٢' الأمن المائي وذلك من خلال اجراءات توعية الرأي العام وعقد اجتماعات لأفرقة خبراء حول موضوع الأمن المائي في المنطقة(١٥)؛ '٣' حماية نوعية المياه وتحسينها من أجل زيادة الامدادات الحالية منها باستخدام المياه العادمة المعالجة والآتية من مصادر بلدية وزراعية وصناعية(١٦)؛ '٤' ظاهرة تغلغل مياه البحر، لا سيما في المناطق الساحلية من منطقة الاسكوا. وفي هذا السياق، تعد حالياً وثيقة مشروع للبدء بمشروع تجريبي لتحديد التقنيات الملائمة لمناطق معينة لمكافحة تغلغل مياه البحر في دول مختارة من دول الاسكوا، تضع في الاعتبار تأثير ارتفاع مستوى سطح البحر بسبب التغيرات المناخية على موارد المياه العذبة في الطبقات الساحلية الخازنة للمياه في منطقة الاسكوا(١٧)؛ '٥' مبادرات بناء القدرات من أجل تعزيز جهود الدول الاعضاء الرامية الى ممارسة ادارة متكاملة للموارد المائية. وفي هذا المجال، بادرت الأمانة التنفيذية

---

(١٣) للاطلاع على مزيد من التفاصيل أنظر: «تقرير عن تعاون دول منطقة اللجنة في مجال الموارد المائية المشتركة (E/ESCWA/17/4(Part I)/Add.3)؛ «تقرير عن انشاء لجنة إقليمية معنية بالموارد الطبيعية» (E/ESCWA/17/4(Part I)/Add.4)؛ تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل ماردل بلاتا (E/ESCWA/17/4(Part I)/Add.5)؛ تخطيط الموارد المائية وإدارتها واستخدامها وحفظها في منطقة الاسكوا (E/ESCWA/NR/1993/21)؛ ومسح أنشطة الموارد المائية في منطقة الاسكوا لعام ١٩٩٢ (E/ESCWA/NR/1993/7).

(١٤) مشروع مشترك بين الاسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الاسلامي للتنمية لتقدير الموارد المائية باستخدام تقنيات الاستشعار من بُعد في منطقة الاسكوا يستهدف تحسين مستوى المعرفة بموارد المياه في المنطقة. وتشمل أنشطته تفسير الصور من خلال التحليل الهيدرولوجي المكثّف بالحاسوب. وسيتم وضع خرائط اقليمية للخروج بخيارات لتطوير وادارة الموارد المائية الرئيسية ولوضع الاجراءات الكفيلة بمكافحة التصحر على المستوى دون الاقليمي.

(١٥) نظمت الاسكوا اجتماع خبراء مخصص بشأن الأمن المائي في منطقة الاسكوا عُقد في دمشق في الفترة ١٣-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩. وقد حث الاجتماع الدول الأعضاء على القيام بجملة أمور منها تنمية وإدارة واستخدام مواردها المائية الوطنية بما ينسجم مع مفهوم البيئة والاستدامة.

(١٦) اضطلعت الاسكوا بدراسات حول استخدام المياه العادمة وتطبيقات هذه الطريقة على المستوى الاقليمي. كما وضعت دراسة حول تحلية المياه المالحة («ورقة عمل حول مساهمة الموارد المائية غير التقليدية في التخفيف من شح المياه في غربي آسيا»، E/ESCWA/NR/89/WG.3/WP.4)، تضمنت توصيات للدول الاعضاء بشأن سُبُل ووسائل تحسين نوعية المياه وظروف معيشة سكان المناطق الريفية بالاضافة الى توفير ما يكفي من المياه لاستمرار الزراعة والتنمية الريفية.

(١٧) قامت الامانة التنفيذية باجراء عملية تقدير شامل لتغلغل مياه البحر إلى الأجزاء الساحلية من المنطقة.

الى تحصيل البيانات المتعلقة بالموارد المائية وجمعها، وإلى تصميم الهيكل والوحدات النموذجية لانشاء قاعدة بيانات مائية مناسبة، وتطبيق برامجيات لتحقيق قاعدة بيانات للموارد المائية (١٨).

٤٠- وفي مجال تنمية الموارد البشرية، عقدت الامانة التنفيذية اجتماع فريق خبراء حول الأمن المائي في منطقة الاسكوا (دمشق، ١٣-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) إستهدف من بين ما استهدف تحسين مهارات وقدرات الطاقة البشرية في ميدان تنمية الموارد المائية. ومن توصيات هذا الاجتماع توصية بإنشاء شبكة تدريب اقليمية تضطلع بالتنسيق بين المناهج، ومجالات الاختصاص، والمرافق التدريبية والتربوية في المنطقة. وتقوم الامانة التنفيذية حالياً باعتماد الاجراءات الكفيلة بمتابعة هذه التوصية وغيرها.

٤١- وأخيراً، فان قضايا التعاون الاقليمي الذي يستهدف تشجيع الادارة المستديمة للموارد المائية هي من الاولويات لدى الامانة التنفيذية، لا سيما البدء في تشغيل آلية للتنسيق الاقليمي في مجال ادارة الموارد المائية. ولقد نجحت الاسكوا في تطوير آلية لعقد اجتماع تنسيقي سنوي للمنظمات العاملة في القطاع المائي، ويضم هذا الاجتماع الاسكوا، واليونسكو/المكتب الاقليمي للعلوم والتكنولوجيا والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (جامعة الدول العربية) وغيرها من المنظمات الاقليمية، العربية والتابعة للأمم المتحدة (١٩).

٤٢- <u>الاجراءات</u>

(أ) وضع استراتيجيات وطنية/اقليمية لتطوير الموارد المائية. ويمكن أن تشمل هذه الاستراتيجيات ما يلي: حصر الموارد المائية؛ رصد حالة هذه الموارد؛ واستخدام نماذج مناسبة لوضع موازنات للمياه ضماناً للاستغلال الرشيد وغير المفرط للموارد؛

(ب) الأخذ بتقدير الأثر البيئي وبطريقة مقارنة الكلفة بالفائدة كجزء من أية أنشطة تستهدف تنمية الموارد المائية؛

---

(١٨) تقرير عن «التخطيط والتصميم لقاعدة بيانات في الاسكوا للموارد المائية» (E/ESCWA/NR/1993/20).

(١٩) اجتماع الخبراء المخصص بشأن الأمن المائي في منطقة الاسكوا (دمشق، ١٣-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) دعا الأمانة التنفيذية للاسكوا للبدء في إنشاء مجلس اقليمي للمياه يعمل تحت رعاية الاسكوا، يضم خبراء معنيين بالموارد المائية من داخل المنطقة وخارجها. وبهذه الروح، استضافت الاسكوا اجتماع المنظمات العربية والدولية العاملة في قطاع المياه في المنطقة العربية (عمّان، ٢٨-٣٠ تموز/ يوليو ١٩٩٢).

(ج) وضع وتنفيذ تشريعات وجزاءات مثل آليات التسعير، والحوافز والجزاءات لضمان وتشجيع الاستخدام الكفء للموارد المائية المتوفرة، لا سيما في مجال الري؛

(د) زيادة وعي الرأي العام بشح المياه وضرورة الاستخدام الرشيد لها؛

(هـ) مراقبة كميات المياه الجوفية ونوعيتها، وتحديد المشاكل التي تطرأ ومعالجتها في الوقت المناسب؛

(و) توجيه البحث والتطوير نحو استحداث نظام مناسب لإعادة تدوير المياه العادمة بغية استخدامها في الري والصناعة. ولا بد من اجراء تقييم دقيق للجوانب البيئية والصحية لاستخدام هذه المياه؛

(ز) إقامة برامج مشتركة على الصعيد الاقليمي ودون الاقليمي لأغراض التعليم والتدريب والبحث في مجال ادارة المياه ومكافحة تلوث المياه وإعادة تدوير المياه العادمة؛

(ح) وضع برامج وخطط عمل مشتركة وآليات أخرى لتعزيز التنسيق والتعاون الاقليمي ودون الاقليمي لتحقيق إدارة سليمة لموارد المياه السطحية والجوفية المشتركة.

زاي- تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج
(الفصلان ٤ و ٣٠ من جدول أعمال القرن ٢١)

٤٣- تتسم المنطقة بكثير من التناقضات الصارخة التي تترك آثاراً متفاوتة على البيئة. ففي المجتمعات الموسرة يتعارض الاعتماد المفرط على الدولة، واتباع أنماط العيش المترف، مع التراث الحضاري للمنطقة ومع قيمها، كما أنهما لا ينسجمان مع التنمية المستديمة والتطلعات الى المستقبل. أما في المجتمعات قليلة الموارد، فإن الفقر وتزايد السكان يزيدان من تدهور البيئة. ويكمن في صلب التنمية المستديمة دعم وضع سياسات إنمائية متوازنة ايكولوجيا وقابلة للتطبيق حضاريا وتوفق بين تنمية وحفظ الموارد الطبيعية واستخدامها استخداماً رشيداً وقابلا للاستمرار، ومن هذه السياسات سياسات لنقل التكنولوجيات المأمونة وغير المسببة للتلوث. ولقد أشار البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل الى تردي البيئة الطبيعية في المنطقة العربية بسبب التنمية غير السليمة السائدة فيها. وأكد كذلك أن «المحافظة على البيئة تمر حتماً عبر مكافحة العوائق الاساسية التي تحول دون ذلك وهي الفقر والجهل والمرض»(٢٠). وينبغي إدراك المسؤوليات المحلية والعالمية في الجهود المبذولة للربط بين تحسين البيئة والتنمية.

---

(٢٠) أنظر: البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل (E/ESCWA/ENVHS/1992/1). واعتمد الاعلان وكذلك تقرير الاسكوا عن المؤتمر الوزاري العربي حول البيئة والتنمية (القاهرة، ١٠-١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١)، لعرضهما على مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٤٤- يرتبط تحقيق اهداف التنمية المستديمة بتغيير نماذج التنمية غير السليمة السائدة في البلدان المتقدمة. ووفقاً لأحد التقارير، أدى الاقتصاد الصناعي الحديث الى استخدام الطاقة والمواد الخام بشكل لم يسبق له مثيل، كما ولّد أيضاً نفايات لم يسبق لها مثيل. وفاقم ذلك أنماط الاستهلاك المتسمة بالتبذير وعدم الكفاءة، التي تميزت بها عملية التصنيع في الماضي في البلدان المتقدمة والتي تُتّبع الآن بصورة متزايدة في كافة أنحاء العالم(٢١). وخلال العقدين الماضيين، انتهجت معظم دول الاسكوا استراتيجية للتنمية الوطنية طويلة الأجل مركزة فيها على التصنيع باعتباره وسيلة للنمو الاقتصادي السريع. وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية قد ساهمت في توسيع القاعدة الاقتصادية الا انها في الكثير من الاحيان تركت آثاراً عميقة في قاعدة الموارد الطبيعية والبيئة في المنطقة. وبرزت مجموعتان من المشاكل. نشأت الأولى من استخدام الموارد الطبيعية والتعدين وكذلك من الطلب الصناعي على الارض والماء والطاقة. أما الثانية وأكثرهما شيوعا، فنشأت عن النفايات والمنتجات الصناعية الثانوية (الصلبة والسائلة) التي تصرف في البيئة مسببة الأضرار للناس والنظم الايكولوجية.

٤٥- بادرت الاسكوا بخطوات للأخذ باهداف التنمية المستديمة في تنفيذ برامجها، كي تنطلق المنطقة بأكملها باتجاه بذل الجهود لحماية مواردها الطبيعية وبناء رأسمالها البشري من أجل تحسين نوعية الحياة لشعوبها الآن وفي المستقبل. ان السياسات البيئية واستراتيجيتها لا يمكن فصلهما عن استراتيجية خيارات الطاقة. وتغطي الدراسات التي اضطلعت بها الاسكوا المدخلات البيئية التي تقوم بدور رئيسي في عملية صنع القرار في مجال الاستثمارات المتصلة بالطاقة. وأما جهود الاسكوا الرامية الى تطوير مصادر للطاقة جديدة ومتجددة والى تعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة، والحفاظ على الطاقة، فحافزها في الغالب هو القلق البيئي إزاء توفر الموارد وتلوثها(٢٢).

٤٦- وخلال العقد المنصرم شهدت المنطقة توسعاً ملحوظاً في الطاقة الانتاجية الصناعية لا سيما في الصناعات القائمة على الموارد مثل صناعة البتروكيماويات والاسمدة والاسمنت والنسيج والاغذية. إلا أنه في ظل الظروف الاقليمية والدولية المتغيرة وبغية تشجيع الانتاج الصناعي، تقوم الاسكوا في إطار أنشطتها بتشجيع إعادة التأهيل والتجديد من أجل الوصول الى عمليات انتاج أكثر نظافة. كما تقوم

---

(٢١) أنظر: تقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، «مكافحة الفقر، وتغيير أنماط الاستهلاك، والديناميات الديمغرافية والقابلية للإدامة»، (A/CONF.151/PC/100/Add.2) (أنظر القسم الاول، الفصول ٢، و ٣، و ٤ من جدول أعمال القرن ٢١).

(٢٢) للإطلاع على مزيد من التفاصيل أنظر: تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل نيروبي لتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة خلال العقد الماضي (E/ESCWA/17/4(Part I/Add.6)، «استخدام الطاقة الأمثل في تكرير النفط» (دراسات لحالات إفرادية في مصفاة الزرقاء بالاردن وفي مصفاة النفط في عدن باليمن) (E/ESCWA/ENR/1993/9)؛ وقائع الندوة الأقاليمية حول تطوير الغاز وآفاق السوق بحلول العام ٢٠٠٠ وما بعده، (دمشق، ٢٠-٢٦ حزيران/يونيو ١٩٩٢)، (E/ESCWA/ENR/1992/19).

الاسكوا بتقديم المساعدة في بناء القدرة وتطبيق المعاهدات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالتنمية الصناعية وبتقييم السلامة البيئية للتكنولوجيات الصناعية (٢٣).

٤٧- الاجراءات

(أ) التنسيق مع المنظمات الدولية والاقليمية ومساعدة الدول الأعضاء في صياغة، وتنفيذ، استراتيجيات صناعية مستديمة؛

(ب) دعم الجهود التي تبذلها الدول الاعضاء لبناء القدرات من أجل استحداث، واستيعاب ونشر، عمليات إنتاجية أكثر نظافة ولتحديد مدى سلامة التقنيات الصناعية من الناحية البيئية؛

(ج) تحليل الاساليب الحالية للتنمية الصناعية غير المستديمة في صناعات مختارة في المنطقة؛

(د) تسهيل إدماج الاعتبارات البيئية في التنمية الصناعية؛

(هـ) استحداث ما هو مناسب من تقنيات وحوافز وإجراءات تنظيمية بما يؤدي الى جعل إعادة تدوير النفايات الصناعية التي يمكن استخلاصها، وإعادة استخدامها، عند المستوى الأمثل؛

(و) توجيه البحوث والبرامج الانمائية نحو تحسين التقنيات الحالية لمعالجة النفايات واستحداث تقنيات جديدة ملائمة وسليمة بيئيا؛

(ز) الاضطلاع بدراسة شاملة عن الصناعات الكيمياوية في المنطقة بهدف اقتراح التشريعات والانظمة الخاصة بالتعاون الاقليمي في مجال السلامة الكيمياوية؛

---

(٢٣) للإطلاع على مزيد من التفاصيل أنظر: تقييم الادارة البيئية في المؤسسة العامة للصناعة والمصانع الخاصة بإمارة ابو ظبي، (E/ESCWA/ENV/1992/10) [باللغة العربية]؛ «تكنولوجيا أكثر نظافة في البحرين: دراسة تقييمية» (E/ESCWA/ENV/1992/15). وتشمل هذه الدراسة الصناعات التالية: الألومنيوم؛ تكرير النفط؛ البتروكيماويات؛ معالجة الحديد الخام؛ صناعة الاغذية؛ انتاج الاسمنت؛ انتاج الانابيب البلاستيكية؛ تصنيع الدهانات؛ صيانة السفن وتصليحها؛ صناعة الكيماويات اللاعضوية. «الادارة البيئية في الصناعات الكيماوية المصرية: التجارب والآفاق» (E/ESCWA/ENV/1993/4). ويشمل هذا التقرير الصناعات الكيماوية التالية: المنظفات؛ صنع الكبريت؛ الطلاء بالكهرباء المرحلة النهائية في صنع المنسوجات؛ الدباغة؛ صناعة الورق وعجينة الورق؛ الاسمدة النيتروجينية؛ الاصباغ والمواد الكيماوية العضوية؛ انتاج الاطارات والاطارات الداخلية للعجلات؛ الصناعات النفطية والبتروكيماوية. «الادارة البيئية في المدن الصناعية بالمملكة العربية السعودية (المرحلة الأولى: المدن الصناعية في الرياض؛ المرحلة الثانية: المدن الصناعية في جده والدمام) (E/ESCWA/ENV/1993/6). تشمل هذه الدراسة ١٩ صناعة رئيسية في المملكة العربية السعودية من صناعات الالبان الى صنتجات الألومنيوم.

(ح) توفير المشورة والمساعدات من أجل تحسين الادارة البيئية للصناعات القائمة حاليا في المنطقة؛

(ط) تشجيع المشاركة العامة في عملية الادارة الصناعية المستديمة وذلك من خلال المبادرات المحلية والمشاركة بين القطاعين العام والخاص.

حاء- الفقر والتنمية المستديمة والرفاه البشري
(الفصول ٣، ٧، ٨، ٩، ٢٤، و ٢٧ من جدول أعمال القرن ٢١)

٤٨- تعتبر العوامل الاقتصادية والاجتماعية السبب الاساسي لتدهور البيئة. وفي هذه المنطقة، يؤدي التوتر السياسي المتواصل إلى أن تستنفد الصراعات المسلحة الموارد التي تحتاجها التنمية الاقتصادية الاجتماعية. وتشير تقديرات البنك الدولي الى ان ثلث سكان الدول العربية يعيشون تحت خط الفقر (إذ يقل دخل الفرد في العام عن ٤٢٠ دولارا). وعلى الرغم من ان بعض الاجراءات التي دعت إليها فقرات جدول أعمال القرن ٢١ قد بدأ تنفيذها بالفعل، وأن البعض الآخر جاهز للبرمجة المشتركة، فإن تخفيض مستوى الفقر يتطلب جهودا مضنية في مجال التعاون لا على الصعيدين الاقليمي والدولي فحسب بل وعلى صعيد تضافر الجهود بين الاقطار العربية كذلك.

٤٩- وفي مضمار مكافحة الفقر، يشير جدول أعمال القرن ٢١ بوضوح الى أن هذه القضية بالذات تشكل أحد أسباب تدهور البيئة والادارة غير المستقرة للموارد كما تشكل في الحين ذاته إحدى النتائج المترتبة على ذلك. واعتبار الفقر أحد عناصر قضايا التنمية والبيئة يترك مجالا لتوضيح العلاقة الوثيقة بين الفقر ورداءة البيئة، وبذلك لا يمكن فصل الحلول الخاصة بالفقر في منطقة الاسكوا عن الجهود التي تهدف الى تحسين نوعية البيئة. وهكذا، فإن معالجة هذه القضية تشكل إحدى أولويات الاسكوا في فترة ما بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٥٠- وعلى الرغم من أنه قد تم احراز، تقدم كبير في مجال التعامل مع المشاكل الاجتماعية والصحية في بعض دول الاسكوا فإن الأساس البيئي لتحقيق مزيد من التحسن آخذ في التردي. ففي عدة دول نجد أن عدم توفر المستوى المطلوب للمأوى واسباب الراحة الاساسية، وتخلف التنمية الريفية، واكتظاظ المدن بالسكان وانخفاض المستوى المعيشي في المناطق الحضرية، والافتقار الى سبل الحصول على المياه الصالحة للشرب، ورداءة الخدمات الصحية، وغير ذلك من أوجه النقص في الأمور البيئية، تتسبب جميعها في انتشار المرض والموت، وسوء الصحة وإلى جعل الظروف المعيشية صعبة الاحتمال. كذلك فإن الفقر وسوء التغذية والجهل من شأنها مضاعفة حدة هذه المشاكل. وكما هو الحال بالنسبة للفقر، هناك علاقة بين إساءة استخدام المخدرات وتدهور البيئة. واقترحت الاسكوا، من خلال معالجتها لهذه المشاكل، النهوض بالتعاون الاقليمي، كما أوصت الدول الأكثر تأثرا بهذه المشاكل باستبدال المحصول وإعادة تأهيل المناطق المتأثرة.

٥١- وخلال فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، اضطلعت الاسكوا بعدة دراسات، وعقدت اجتماعات وحلقات عمل تدريبية حول القضايا الاجتماعية التي شملت الأثر السكاني لتحركات اليد العاملة التي ارتبطت بأزمة الخليج على الحالة الاقتصادية والاجتماعية لبلدان الاسكوا الأكثر تأثرا وعلى البطالة في المنطقة(٢٤).

٥٢- الاجراءات

(أ) ضرورة زيادة الوعي العام بأهمية التخطيط السكاني من أجل تحسين نوعية الحياة؛

(ب) ضرورة مضاعفة الوعي العام في المناطق الريفية بالامراض البيئية والمخاطر الصحية التي تترتب على الاستخدام غير المرشّد للمواد الكيماوية الزراعية، باعتبار أن الوعي يمثل جزءا من الاجراءات الوقائية؛

(ج) تشجيع المساهمة العامة في كافة مراحل التخطيط، وعملية صنع القرار والادارة، وذلك توخيا لتحقيق التكامل فيما يتعلق بالاهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل تنمية ريفية مستديمة. ولا بد من تأكيد خاص على دور المرأة في كل مرحلة من هذه المراحل؛

(د) ينبغي أن يولى التخطيط الحضري السليم بيئيا أولوية بالنسبة للتجديدات الحضرية واستراتيجيات المستوطنات البشرية؛

---

(٢٤) لمزيد من التفاصيل، أنظر: «مسح للاتجاهات والمؤشرات الاجتماعية في منطقة الاسكوا (E/ESCWA/SD/1993/4)؛ و «استعراض السياسات والبرامج الوطنية لمنع الجريمة ومكافحتها» (E/ESCWA/SD/1992/11)، [بالعربية]؛ و «استعراض السياسات والبرامج الوطنية الخاصة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات في منطقة الاسكوا» (E/ESCWA/SD/1992/10)، [بالعربية]؛ وتأثير إساءة استعمال المخدرات فيما بين الشباب في منطقة الاسكوا: أساليب لإعادة الدمج في المجتمع» (E/ESCWA/SD/1993/3)؛ و «تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين في منطقة الاسكوا في نهاية عقد الأمم المتحدة للمعوقين وبرنامج الأعمال المقبلة» (E/ESCWA/SD/1992/13)؛ و «استخدام وتكييف ونقل التقنيات الملائمة للمعوقين في منطقة الاسكوا» (E/ESCWA/SD/1992/5)؛ و «فئات الشباب الهامشية والاجراءات الكفيلة بتشجيع مساهمتهم في عملية التنمية» (E/ESCWA/SD/1992/12)؛ و «كشوفات البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية لبلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لعام ١٩٩٢» (E/ESCWA/POP/1993/12)؛ و«وقائع المؤتمر العربي للسكان» (E/ESCWA/POP/1993/11)؛ و «اجتماع فريق الخبراء حول التعطل في دول الاسكوا» (عمّان، ٢٦-٢٩ تموز/يوليو ١٩٩٣)؛ و «اجتماع فريق الخبراء بشأن التنمية البشرية في الوطن العربي»، القاهرة، ٦-٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣؛ واجتماعان مخصصان لفريقي خبراء نظمتهما الاسكوا استجابة لقضايا اجتماعية اقليمية تضمنها جدول أعمال القرن ٢١؛ و«المؤتمر العربي للسكان، عمّان، ٤-٨ نيسان/ ابريل ١٩٩٣ للتحضير لمؤتمر القاهرة العالمي للسكان الذي سيعقد في القاهرة في عام ١٩٩٤؛ و«تقنيات الايواء المستديمة بيئيا في جنوب شبه الجزيرة العربية»: (E/ESCWA/HS/1993/4)؛ و «وقائع ندوة الاسكان منخفض الكلفة في المنطقة العربية» (E/ESCWA/HS/1993/2)؛ و «الاسكان والخدمات الأساسية في المناطق الحضرية سريعة التغير: إسكان الأزمات (E/ESCWA/HS/1993/3).

(هـ) ينبغي بذل جهود متسارعة لإصلاح المستقطنات؛

(و) الاضطلاع بدراسات تستهدف بحث آثار التراث الحضاري على النماذج الانمائية الاقتصادية الراهنة، بما في ذلك التحولات في أنماط الاستهلاك المدفوعة بعوامل حضارية؛

(ز) المبادرة بدراسات تستهدف توجيه العمالة العاطلة نحو مشاريع خاصة بالخدمات العامة والخدمات المجتمعية بما في ذلك إدامة الموارد؛

(ح) تشجيع الشباب على غزو المناطق الصحراوية والمناطق النائية من أجل بناء المستوطنات؛

(ط) اتباع أساليب مبتكرة لمكافحة الفقر والجهل والمرض في المستوطنات الريفية والمستوطنات العشوائية باعتبارها الأسباب الأساسية لتدهور البيئة في المنطقة.

طاء- دور التقنيات في التنمية المستديمة

٥٣- لدور التقنيات في عملية التنمية المستديمة، كما يعكسه جدول أعمال القرن ٢١، مساران: تقنية نظيفة مأمونة وذات كفاءة لإنتاج سلع جديدة بإمكانها تخفيف حدة الفقر، وتقنية جديدة من شأنها تقليل الأثر البيئي لنظام الانتاج الحالي إلى الحد الأدنى. كذلك فإن القضايا التي تناولها مؤتمر فيينا المعني بالعلم والتكنولوجيا لا تزال تنطبق على المنطقة. ولذلك فان بناء وتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية، والهياكل الأساسية، الداخلية في المنطقة، بالإضافة الى تحسين مكاسب المنطقة المتأتية من عملية نقل التكنولوجيا، هما من أولويات الاسكوا. وعلى المستوى الاقليمي، هناك غموض فيما يتعلق باجراءات السياسة والآليات التي من شأنها دعم أعمال البحث والتطوير وتشجيع التحولات التقنية والابتكارات في التقنيات الاساسية والجديدة. ولذلك فإن الاسكوا ستواصل معالجة القضايا التي تتعلق بتقييم التكنولوجيا وبالروابط القائمة بين أجهزة العلم والتكنولوجيا، من جانب، وبين قطاعي الانتاج والخدمات من جانب آخر؛ وكذلك التحديات والفرص التي تخلقها التقنيات الجديدة والمتطورة، بالإضافة الى تأثير التطور الدولي على عملية نقل التكنولوجيا(٢٥).

---

(٢٥) لمزيد من التفاصيل، أنظر: «إدماج العلم والتكنولوجيا في التخطيط الانمائي والعملية الادارية في منطقة الاسكوا» (E/ESCWA/NR/1993/15)؛ و «آثار تكنولوجيا المواد الجديدة والمتقدمة على التنمية في دول مختارة في منطقة الاسكوا» (E/ESCWA/NR/1992/16)؛ و «تقرير عن تشجيع التعاون فيما بين دول الاسكوا في إنشاء مركز لتعليم العلوم والتكنولوجيا الفضائية: (E/ESCWA/17/4(Part I)/Add.8)؛ و «حلقات عمل وحلقات تدريبية واجتماعات لأفرقة خبراء تشمل: حلقة عمل رفيعة المستوى بشأن آثار تكنولوجيا المواد الجديدة والمتقدمة على اقتصادات دول الاسكوا (دمشق، ٢١-٢٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢)؛ وحلقة عمل حول إدماج العلم والتكنولوجيا في التخطيط الانمائي والعملية الادارية (عمّان، ٢٧-٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣)؛ واجتماع فريق خبراء بشأن استبدال المواد التي تستنفد طبقة الاوزون في منطقة الاسكوا (عمّان، ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣).

٥٤- الاجراءات

(أ) التعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية لمساعدة البلدان الاعضاء في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بالاضافة الى تعزيز التعاون بين هذه المنظمات من جانب وبين الدول الاعضاء من جانب آخر؛

(ب) إجراء دراسات وعقد اجتماعات لأفرقة خبراء لوضع سياسات تكنولوجية تكون سليمة بيئيا؛ ومساعدة المشاريع الصناعية في اقتناء، وتطوير، تقنيات وعمليات انتاج اكثر نظافة وفي تطبيق إجراءات موحدة وإجراءات لمراقبة الجودة؛

(ج) تنظيم دورات تدريبية للموظفين وللعاملين في القطاعين العام والخاص لتنمية القدرات التقنية في شتى أوجه سياسة التكنولوجيا وتقييمها وادارتها بالاضافة الى نقل التكنولوجيا؛

(د) اجراء دراسات وعقد لقاءات لأفرقة خبراء، وتنظيم دورات تدريبية، وذلك بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الاقليمية، لدراسة تقنيات جديدة ومتقدمة بهدف الاستفادة مما تتيحه تلك التقنيات من فرص، ومما تشكله من تحديات، في مجالات مثل المعلوماتية والالكترونيات الصغرية والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية،والمواد الجديدة؛

(هـ) ستقوم الامانة التنفيذية بتقديم الخدمات الاستشارية الى الصناعات القائمة حاليا والمؤسسات التكنولوجية، كما ستقوم بالتنسيق مع نشاطات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) من أجل تقويم وتحسين الكفاءة الصناعية، وكذلك لتشجيع التحديث واستخدام المواد الاولية بكفاءة، بالاضافة الى تحسين الكفاءات الادارية والفنية، وتحسين مستواها ونوعيتها وزيادة فرص الاستخدام وتحقيق مشاركة المرأة؛

(و) إجراء دراسات، وعقد ندوات ولقاءات، وتوفير الخدمات الاستشارية وذلك من أجل إنشاء مؤسسات لدعم الصناعة ولدعم العلم والتكنولوجيا، وتنمية إمكانات تأسيس وادارة المشاريع التجارية، والنهوض بالقطاع الخاص، لا سيما بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع التأكيد على التكنولوجيا والصناعات القائمة على الزراعة؛

(ز) مراقبة وتقييم التنمية الصناعية في المنطقة مع تحديث نظم المعلومات الصناعية في المنطقة من خلال استخدام المنظومات والشبكات الدولية والاقليمية، والعمل على نشر المعلومات وتوزيع الأدبيات الخاصة بالتكنولوجيا من أجل سد الثغرة الموجودة في مجال العلم والتكنولوجيا في المنطقة؛

(ح) تشجيع الاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية في مجال تنمية النشاطات الانتاجية التي تخدم التنمية المستديمة، والعمل بشكل خاص على تشجيع استخدام الطاقة بكفاءة وكذلك استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

ياء- برنامج الاسكوا الفرعي للبيئة

٥٥- يسعى برنامج الاسكوا الفرعي للبيئة الى تحقيق الاهداف العامة المقررة في الخطة متوسطة الأجل. وتحقيقاً لذلك جرى تجميع الأنشطة في جدول الأعمال البيئي التالي:

(f) مساعدة الفئات المقصودة (المنظمات التشريعية والتخطيطية والبيئية في الدول الاعضاء) في تحديد الأولويات وبناء المؤسسات وتنفيذ البرامج من أجل وضع تدابير بيئية سليمة؛

(ب) ضمان أن تكون برامج للجنة قد أدمجت التأثيرات البيئية في كافة نشاطاتها ومشاريعها؛

(ج) مساعدة الشُعَب الفنية الأخرى في الربط بين تخفيف حدة الفقر وحماية البيئة وتحقيق التنمية المستديمة؛

(د) مراقبة وتحليل التحديات البيئية، الدولية منها والاقليمية، ورفع التقارير بشأنها وذلك من خلال المشاركة وتقديم تقارير عن القضايا الرئيسية التي يتضمنها جدول أعمال القرن ٢١.

٥٦- ولتحقيق ما تقدم، تقسم النشاطات البيئية للاسكوا وفقاً للإطار العام التالي:

١- <u>التنسيق داخل اللجنة</u>

٥٧- في تموز/يوليو ١٩٩٣، بعد مرور عام واحد على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أقر الأمين التنفيذي هيكل الاسكوا الجديد الذي أُنشئت في إطاره وحدة تنسيق شؤون البيئة وذلك ضمن شعبة الموارد الطبيعية[٢٦]. وتضطلع هذه الوحدة بعدد من المسؤوليات منها:

(f) إجراء دراسات ومسوح لتمكين اللجنة من الوفاء بمسؤولياتها في مجال البيئة؛

(ب) استعراض برامج اللجنة للتأكد من أن كافة مشاريع الاسكوا قد راعت الاعتبارات البيئية كلما اقتضى الأمر؛

---

(٢٦) انظر نشرة الأمين العام ST/SGB/Organization، قسم: الاسكوا، ٢٦ تموز/يوليو ١٩٩٣، الصفحة ١٣.

(ج) تقديم المشورة والمساعدة في تخطيط، وتنفيذ، كافة نشاطات اللجنة المتعلقة بالبيئة، ورصد تقدم تلك النشاطات.

٢- التعاون خارج الاسكوا

٥٨- باعتبار أن الاسكوا لجنة اقليمية فقد عهد اليها بالمسؤولية الرئيسية بالنسبة لاقتراح السياسات والاجراءات التي من شأنها دعم التنمية وتحقيق التعاون الاقتصادي والتكامل في غربي آسيا وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات الدولية والاقليمية المختصة(٢٧). وبهذه الصفة تشكل الاسكوا مركز التنسيق الطبيعي للتعاون في متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بعد مؤتمر ريو بما في ذلك تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وبالنسبة للقضايا الأوسع نطاقا فقد تعاونت الاسكوا مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يعتبر مركز التنسيق بالنسبة لكافة الجوانب المتعلقة بالبيئة.

٥٩- وعلى مستوى السياسات، اشتركت الاسكوا في المناقشات المتعلقة ببرامج البيئة متوسطة الأجل التي تجري على مستوى الأمم المتحدة بأكملها، واشتركت كذلك في الوثائق المشتركة للأمم المتحدة التي نسقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من أجل تقديمها الى لجنة التنمية المستديمة. وعلى مستوى العمل، اشتركت الاسكوا في اللقاءات التي عقدت في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، وفي مركز نشاط البرنامج الخاص بالصناعة والبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والذي يوجد مقره في باريس، وذلك في كثير من المناسبات، بالاضافة الى الاشتراك في النشاطات التي يجري الاضطلاع بها مع المكتب الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في البحرين.

٦٠- وكان التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وثيقا على مدى تطور برنامج الاسكوا الفرعي للبيئة. فقد اشترك موظفو برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في عدة أمور منها، الاجتماعات التحضيرية لوضع الخطوط العريضة للوثائق التي قدمت الى المؤتمر الوزاري العربي حول البيئة والتنمية (القاهرة، أيلول/سبتمبر ١٩٩١) وذلك في إطار الاستعدادات الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٦١- ومنذ عام ١٩٨٩، جدّد كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاسكوا التزامهما بوضع مشاريع بيئية واقترحا عددا من المجالات التي تهم الطرفين. كذلك وقّع الطرفان في عام ١٩٩٠ على مذكرة تفاهم تُرتب الاشتراك في تنفيذ أربعة مشاريع تشمل إدماج البعد البيئي في عملية التخطيط، كما تشمل التصحر، ونفاد طبقة الأوزون، وادارة الموارد المائية وذلك باستخدام تكنولوجيا الاستشعار من بعد.

٦٢- والتزاما من الاسكوا بواجباتها اشتركت في أعمال تقوم بتنفيذها هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة وتتعلق بتحقيق التنمية المستديمة. فبالاضافة الى المشاركة المنتظمة في أعمال اليونيدو

---

(٢٧) للإطلاع على مزيد من التفاصيل، أنظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٨ (د-٥٥) المؤرخ ٩ آب/ أغسطس ١٩٧٣.

واليونسكو، وغيرهما، زادت الاسكوا من مشاركتها في نشاطات مختلفة للتنسيق فيما بين الوكالات وذلك بالنسبة لقضايا محددة تتعلق بالتنمية المستديمة، ومن بينها إعداد الوثائق الخاصة بلجنة التنمية المستديمة.

٣- التنسيق الاقليمي لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

٦٣- خلال السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، تابعت وحدة تنسيق البيئة تنفيذ قرار الاسكوا ١٦٥(د-١٥) للتأكد من مراعاة الاعتبارات البيئية في المناقشات الفنية للجنة وذلك فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل[٢٨]. بالاضافة الى ذلك فان الأمانة التنفيذية - بعد أن قامت بتنسيق الأعمال التي شهدتها المنطقة تحضيراً لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ومنها اعتماد الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة للبيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل، بغية تقديمه الى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية - تابعت تنفيذ البرنامج داخل الاسكوا لمجالات الأولوية التي عدّدها البيان العربي[٢٩]. وقامت وحدة تنسيق البيئة أيضا، وبالتعاون مع المنظمات العربية الاقليمية المعنية بالبيئة والتنمية المستديمة، بمتابعة الخطوات المتخذة بعد مؤتمر ريو دي جانيرو لاتباع نهج تعاوني في تنفيذ المكونات الاقليمية لجدول أعمال القرن ٢١[٣٠].

٦٤- وفي إطار الفقرة ٢٧ من قرار الجمعية العامة ١٩١/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢، اقرت اللجنة القرار ١٨٠(د-١٦) الذي يؤكد الحاجة الى تحسين إدارة البيئة من أجل تحقيق تنمية مستديمة كما هو مبين في جدول أعمال القرن ٢١. وبعد أن اقرت اللجنة البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل، دعت الى التنسيق والتعاون على المستوى الاقليمي لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ من خلال تشكيل آلية عربية ودولية تعمل فيما بين الوكالات لتجسيد التعاون الاقليمي من أجل تحقيق التنمية المستديمة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٦٥- وقامت الاسكوا، بالتعاون مع مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وبموافقته، وكذلك مع غيرها من المنظمات الاقليمية وبموافقة تلك المنظمات، بانشاء اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية

---

(٢٨) لمزيد من التفاصيل، انظر E/ESCWA/16/5/Suppl.1.

(٢٩) لمزيد من التفاصيل انظر E/ESCWA/17/4 (Part I)/Add.1.

(٣٠) في هذا السياق، شاركت الاسكوا، بالتعاون مع جامعة الدول العربية (مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة) وغيرها من المنظمات الاقليمية، في إعداد الوثائق الفنية لتقييم جدول أعمال القرن ٢١. وكذلك في اتخاذ مزيد من الخطوات المطلوبة للبدء في جهود بناء القدرات وتنفيذ البرنامج العربي للتنمية المستديمة. ولمزيد من التفاصيل أنظر الوثيقة (E/ESCWA/ENV/1993/7 و E/ESCWA/ENV/1993/8 و E/ESCWA/ENV/1993/9).

في الوطن العربي[٣١]. وهذه اللجنة تضم كافة البلدان العربية التي تمثلها جامعة الدول العربية (مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة) والاسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمات عربية اقليمية اخرى، وهي تتمتع بميزة نسبية من حيث أنها تجمع كافة الدول العربية ومن حيث أنها محفل لمناقشة ووضع سياسة تعاونية بيئية فعالة من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣٢].

٦٦- ومن بين اهداف اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي ما يلي:

(أ) أن تكون محفلا لإجراء مناقشات بنّاءة على صعيد المنطقة العربية لوضع نهج عربي اقليمي لتنفيذ مشاريع عالمية واقليمية تحمي البيئة وتحقق التنمية المستديمة[٣٣]؛

(ب) أن تساعد على تحقيق أقصى زيادة في المزايا المكتسبة من الجهود القطاعية الدولية المبذولة في مجال المحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة، بما في ذلك الجهود الدولية والاقليمية التي تستهدف الحد من الفقر الذي يتسبب في تدهور البيئة؛

(ج) أن تشجع المشاركة العربية في المبادرات الاقليمية والعالمية التي تستهدف تنفيذ سياسات التنمية المستديمة وجدول أعمال القرن ٢١؛

(د) تعزيز التنسيق الاقليمي والتنسيق بين الدول العربية من أجل بناء القدرات وتنفيذ نشاطات مشتركة من أجل حماية البيئة وتحسين نوعية الحياة.

---

(٣١) استضافت الاسكوا الاجتماع التأسيسي للجنة المشتركة للبيئة والتنمية وذلك في عمّان في يومي ٧ و ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣. ولمزيد من التفاصيل، انظر «استعراض ومتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية» (E/ESCWA/ENV/1993/WG.1/3)؛ «المجالات البرنامجية لجدول أعمال القرن ٢١» (E/ESCWA/ENV/1993/WG.1/3(Suppl. 1) (الوثيقتان بالعربية).

(٣٢) لمزيد من التفاصيل أنظر التقرير الذي قدمه الأمين التنفيذي الى اللجنة بشأن التعاون والتنسيق الاقليميين في مجال البيئة والتنمية المستديمة (E/ESCWA/17/5/Add.2).

(٣٣) في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ أقر مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة البرامج التالية المتعلقة بتحقيق التنمية المستديمة في المنطقة العربية: مكافحة التصحر وزيادة الرقعة الخضراء (الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١)؛ ومكافحة التلوث الصناعي (الفصل ٣٠ من جدول أعمال القرن ٢١)؛ والتربية والتوعية والإعلام البيئي (الفصل ٣٦ من جدول أعمال القرن ٢١)؛ و البيئة البحرية والمناطق الساحلية (الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١)؛ والتنمية واستخدام الموارد المائية على الصعيد الوطني (الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١)؛ والتنمية المستديمة لمناطق البادية (الفصلان ١٢ و ٢٦ من جدول أعمال القرن ٢١)؛ والمستوطنات البشرية (الفصل ٧ من جدول أعمال القرن ٢١)؛ والتنمية والدعم المؤسسيان (الفصل ٣٧ من جدول أعمال القرن ٢١)؛ وشبكة المعلومات البيئية (الفصل ٤٠ من جدول أعمال القرن ٢١)؛ وتنمية الموارد البشرية (الفصول ٣٤ إلى ٣٦ من جدول أعمال القرن ٢١)؛ وحماية التنوع البيولوجي (الفصلان ١٥ و ١٦ من جدول أعمال القرن ٢١)؛ وتطوير تقينات سليمة بيئيا (الفصلان ٣٤ و ٣٥ من جدول أعمال القرن ٢١). ولمزيد من المعلومات، أنظر: UNEP/LAS/CAMRE «محاور البرامج والعمل العربي للتنمية المستديمة» التى اشترك في إعدادها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.

٦٧- وتمشيا مع البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل، ومع الفصل ٤٠ من جدول أعمال القرن ٢١، أدخلت الاسكوا في برنامجها الفرعي للبيئة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ نشاطا لجمع المعلومات عن قاعدة الموارد الطبيعية في المنطقة بالاضافة الى المؤشرات الخاصة بحالة البيئة[٣٤]. وهذا النشاط هو أحد العناصر المكونة لنشاط يجري على صعيد المنطقة وبدأته أيضا لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي من أجل البدء في تنفيذ مبادرات خاصة بشبكات تستهدف بناء منظومة معلومات بيئية لصانعي القرار في المنطقة. وقد بحثت اللجنة بالتفصيل، في اجتماعها الثالث الذي عقد في القاهرة في نيسان/ابريل ١٩٩٤، تلك النشاطات ووافقت على اتخاذ مزيد من الخطوات لدعم أعمال شبكات الاعلام البيئية في المنطقة العربية.

٦٨- ويعد تشجيع التنمية الريفية والزراعية المستديمة والمسؤولة نشاطا رئيسيا آخر من نشاطات اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. وفي هذا الصدد أنيطت بالاسكوا، بوصفها العضو المركزي والمؤسس، وبالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ومنظمات عربية اقليمية، مهمة اعداد التقارير الفنية للمؤتمر العربي المرتقب الذي سيعقد على المستوى الوزاري بشأن التنمية الريفية والزراعية (عام ١٩٩٥).

٦٩- وبالاضافة الى اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي التي أنشئت حديثا، فإن الاسكوا تعمل كمحفل للتعاون والتنسيق بين دولها الأعضاء في المنطقة، عند تناول قضايا البيئة والتنمية المستديمة وذلك منذ أواخر السبعينات. والخبرة العملية التي اكتسبتها الاسكوا من خلال توفير المساعدات الفنية في مجالات الموارد الطبيعية والطاقة والصناعة، والعلم والتكنولوجيا، والتنمية الاقتصادية والتكامل - تعتبر أساسا مفيدا للتعاون في مجال حماية البيئة الاقليمية وبناء القدرات من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

كاف- الموارد المطلوبة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في المنطقة العربية

٧٠- بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وعملا بأحكام قرار الجمعية العامة ١٩١/٤٧، أمكن للاسكوا أن تقوم بجملة أمور منها تشجيع تنفيذ اتفاقيات ريو دي جانيرو، وخاصة جدول أعمال القرن ٢١.

٧١- وتتميز الأنشطة التي اضطلعت بها الاسكوا ببعض المزايا الفريدة التي تساعد في تلبية احتياجات المنطقة، وكذلك تلبية احتياجات الدول العربية الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا. ونظراً للسمات الكثيرة للمنطقة، التي تربط بين دولها، فإنها تتمتع بعدد من الفرص لمواجهة أي مجموعة من التحديات

---

(٣٤) لمزيد من المعلومات، أنظر: «تجميع وحوسبة قاعدة بيانات عن البيئة» E/ESCWA/ENV/1993/11 [بالعربية]). والمرفق الفني لهذا التقرير يشمل ٢٩ جدولا و١٨ شكلا لمختلف المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية التي تتعلق بالاردن باعتباره دراسة حالة نموذجية بالنسبة للمنطقة.

بأسلوب تعاوني. وفي هذا السياق فان الاسكوا، بالتعاون مع مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمات عربية قطاعية، تؤيد تنفيذ البرامج التالية للتنمية المستديمة:

(أ) برنامج عن مكافحة التصحر وزيادة الرقعة الخضراء (الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١)؛
(ب) برنامج عن مكافحة التلوث الصناعي (الفصل ٣٠ من جدول أعمال القرن ٢١)؛
(ج) برنامج عن التربية والتوعية والإعلام البيئي (الفصل ٣٦ من جدول أعمال القرن ٢١)؛

(د) برنامج عن البيئة البحرية والمناطق الساحلية (الفصل ١٧، الفروع ألف إلى واو، من جدول أعمال القرن ٢١)؛

(هـ) برنامج عن التنمية والاستغلال الأمثل لمصادر المياه (الفصل ١٨، الفروع ألف إلى واو، من جدول أعمال القرن ٢١)؛

(و) برنامج عن التنمية المستديمة للبادية (الفصلان ١٢ و ٢٦ من جدول أعمال القرن ٢١)؛
(ز) برنامج عن المستوطنات البشرية (الفصل ٧ من جدول أعمال القرن ٢١)؛
(ح) برنامج عن التنمية والدعم المؤسسيان (الفصل ٣٧ من جدول أعمال القرن ٢١)؛
(ط) برنامج عن إنشاء شبكة للمعلومات البيئية (الفصل ٤٠ من جدول أعمال القرن ٢١)؛
(ي) برنامج عن تنمية الموارد البشرية (الفصول ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ من جدول أعمال القرن ٢١)؛
(ك) برنامج عن حماية التنوع البيولوجي (الفصلان ١٥ و ١٦ من جدول أعمال القرن ٢١)؛
(ل) برنامج عن تطوير تكنولوجيات سليمة بيئيا (الفصلان ٣٤ و ٣٥ من جدول أعمال القرن ٢١).

٧٢- وثمة تحدٍ كبير آخر هو استخدام الموارد الطبيعية لدول منطقة الاسكوا بطريقة تحقق أقصى مساهمة من المنطقة في تحقيق تنمية عادلة مع المحافظة على قاعدة الموارد اللازمة للتنمية المستديمة.

٧٣- إن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ - بما فيه المفاهيم الجديدة للاستدامة والسياسات القطاعية فيما يتعلق بالبحوث والتدريب والمحافظة على الموارد - لا سيما بالنسبة لاستخدام الموارد الطبيعية في منطقة الاسكوا بمزيد من الكفاءة - لا يزال يمثل حاجة ملحّة بالنسبة لكافة دول المنطقة.

٧٤- وبسبب المزايا النسبية التي توفرها وظائف الاسكوا وبرامجها، فإن الاسكوا أقدر على التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية (مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة) من أجل تنفيذ البرامج الاقليمية للتنمية المستديمة في المنطقة العربية بالاضافة الى اتخاذ ما يلزم بصدد أية اجراءات توصي بها لجنة التنمية المستديمة.

٧٥- وتقتضي هذه المهام تعبئة موارد مالية جديدة وإضافية للتعجيل بتحقيق التنمية المستديمة في المنطقة العربية. أما عن نشاطات البرنامج لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ فهناك حاجة إلى موارد مالية اضافية لتنفيذ ما يلي:

(أ) جمع المعلومات المتوفرة عن قاعدة الموارد الطبيعية لدول الاسكوا وكذلك المؤشرات الخاصة بحالة البيئة (٥٠ ٠٠٠ دولار)؛

(ب) التنسيق الاقليمي لتبادل المساعدات الفنية والمؤسسية من أجل الاعتماد على المعلومات البيئية لصانعي القرار في المنطقة (١٠٠ ٠٠٠ دولار)؛

(ج) وضع معايير للسلامة الاقتصادية، والقبول الاجتماعي السياسي لأداء دول الاسكوا في تنمية المنطقة من منظور التنمية المستديمة (٣٠ ٠٠٠ دولار)؛

(د) دعم المشاريع ذات الاولوية في المنطقة (تمشيا مع جدول أعمال القرن ٢١) والتي أقرها كل من مجلس الوزراء العربي المسؤولين عن البيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهي:

'١' مكافحة التصحر وزيادة المساحات الخضراء في المنطقة العربية؛
'٢' الادارة البيئية للتنمية الصناعية على الصعيدين الوطني والاقليمي؛
'٣' التوعية والثقافة والمعلومات في مجال البيئة.

٧٦- والمكونات الاساسية لهذه المشاريع الجارية، تدخل في إطار برنامج عمل الاسكوا للخطة متوسطة الاجل (١٩٩٢-١٩٩٧). بيد ان هناك حاجة الى مبلغ اضافي قدره ٣٠٠ ٠٠٠ دولار للتعجيل في عملية تنفيذ المشاريع المتعلقة بالتصحر والتلوث الصناعي والتوعية والمعلومات البيئية.